

الفكر النحوي

في

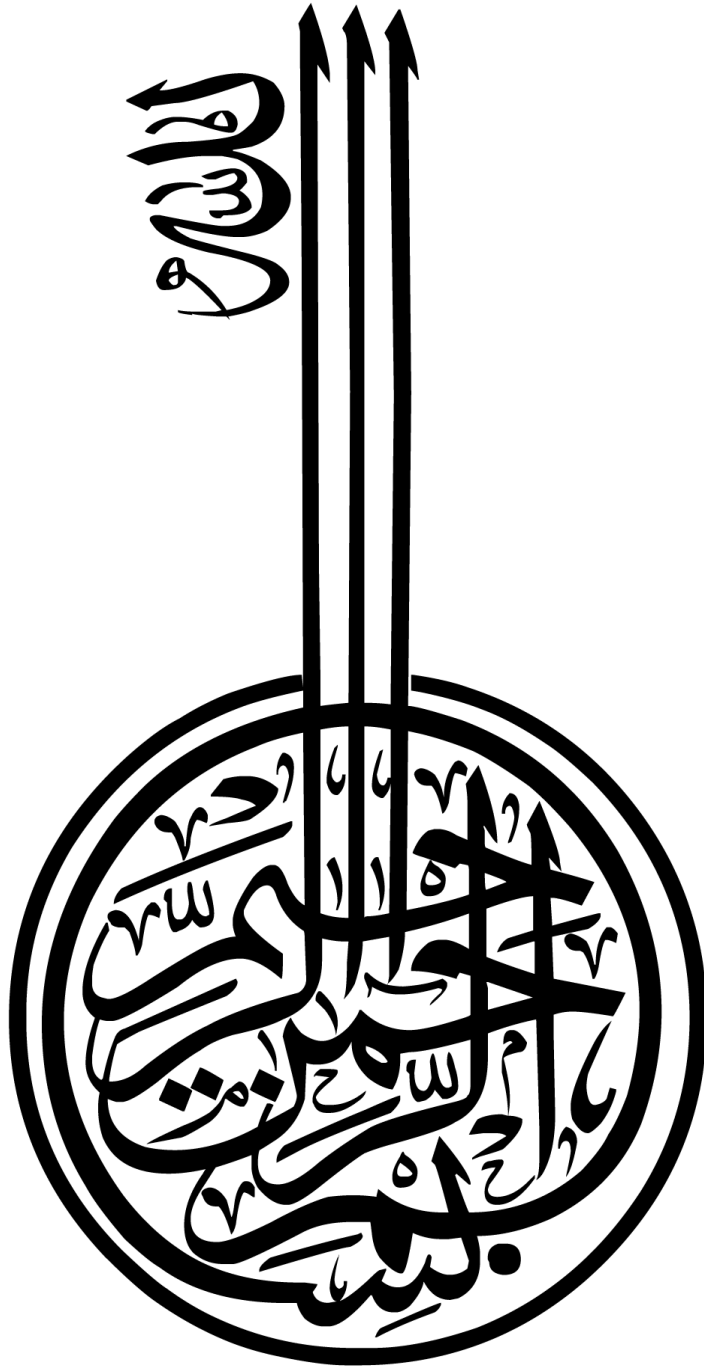
القراءات القرآنية

إعداد

د. فوزية علي القضاة

أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية -

كلية اربد الجامعية - جامعة البلقاء التطبيقية



الفكر النحوي في القراءات القرآنية



الفكر النحوي في القراءات القرآنية

ملخص البحث:

تتناول الدراسة أهم الدوافع التي أوقعت النحاة في التأويلات النحوية، وأرغمتهم على المضي قدما في تبريراتهم النحوية، ليتضح لنا مدى العلاقة المتأرجحة بين النحاة والقراءات القرآنية، اتضحت معالمها من خلال النعوت المتعددة التي وجهت للقراءات القرآنية، فكل نحوي يسعى إلى إيجاد منهجه النحوي داخل محراب القراءة القرآنية يمارس فيها نشاطه النحوي حتى أصبحت القراءة القرآنية مرتعاً خصباً للنحاة من المدرستين، البصرية والكوفية.

The syntactic thought in Qur'anic verses

Abstract

The study deals with the most important motives that led the grammarians in grammatical interpretation and forced them to move forward with their grammatical rationalization.

It is clear to us the extent of the oscillating relationship between the grammarians and Qur'anic verses.

Qur'anic verse are practiced by grammarians until Qur'anis reading has become a fertile ground for grammarians from the basarian and kufean schools.

مقدمة:

يعزو معظم علماء اللغة الاختلاف النحوي في القراءات إلى اختلاف اللهجات، وترى الدراسة أن ما قيل حول هذا السبب موجود، ولكنه قليل إذا ما قورن بأسباب أخرى بينها الدراسة لهذا الاختلاف، موثقة ذلك بالشواهد من القراءات القرآنية، ولعل من أهمها: الحذاقة اللغوية والترف اللغوي الذي كان يسعى كل نحوي من خلالهما إلى وضع بصمته النحوية وذلك باستنطاق النص بما فيه وفق منهج معين محدد يعكس براعته وتفننه داخل حرم القراءة القرآنية، مع إيمانهم المطلق بأن الإعراب فرع المعنى، والذي يبرر لهم ما نجده داخل القراءات المختلفة من معان ذات أصباغ متعددة وملونة تعكس قدرتهم النحوية الفائقة، وتمكنهم من الإحاطة بما يقولون دون الخروج عما وضع له المعنى أصلاً، إذ تسير التأويلات النحوية بخط واحد نحو مرفأ خدمة المعنى، ذاك المعنى الواحد الذي اهتدى إليه هذا المفسر أو ذاك، أو هذا النحوي أو غيره، وهذا المعنى الذي يجب أن تخضع له القاعدة النحوية، أو تبني أصلاً عليه.

وتبين الدراسة ظاهرتين وجدتا من خلال منهج النحاة، وهما: التأويل والتخطئة، والوقوف على أعتابهما لكشف اللثام عن أسبابهما ودوافعهما، وتعزيز ذلك بالشواهد القرآنية والشواهد الشعرية لإثبات الفكرة المراد إثباتها في نهاية الدراسة.

تمهيد:

عرج القدماء من العلماء على نشأة علم النحو عند العرب، وجعلوا مسألة اختلاط العرب بالعجم المشجب الذي تعلق عليه أسباب نشأة النحو، وإن كان الواقع اللغوي والاجتماعي للعرب يرى غير ذلك، فاختلاط العرب بغيرهم قائم منذ العصر الجاهلي، وهذا ما جاء به القرآن الكريم وذكره القدماء أنفسهم.

تكاد تكون بدايات علم النحو عند العرب غير متضحة الرؤية، وكأنه علم شبّ من غير أن يكون طفلاً، واستوى على سوقه قبل أن يكون غصاً طرياً.

لقد مرّ علم النحو في أطوار نمو مختلفة حتى وصل إلى ما وصل إليه في كتاب سيبويه، ولكن تلك الأطوار النمائية غير مكتشفة من حيث المنهج والتأليف وتطور مراحل الدرس، غير أن التفاوت الكبير الذي أحدثه القرآن الكريم بين مستواه الذي يعد الغاية في الفصاحة والبلاغة، ومستوى أداء العرب اللغوي، قد دفع الدارسين إلى البحث في أسباب هذا التفاوت.

ولقد كانت القراءات القرآنية المعين الذي لا ينضب، والمحرك الأساس في دفع الدارسين لما توافر في هذه القراءات من إمكانات ومظاهر لغوية تتيحها اللغة، ونطق بها العرب، إذ كان النحاة متفقين على أن ما تأتى للقراءات القرآنية من الصحة ودقة الأخذ والضبط والنقل... لم يتأت لنص لغوي آخر، فإنهم عند بناء قواعدهم، وتأصيل آرائهم نجد بعضهم قد بنى على القراءات وجوهاً لغوية مختلفة، وذلك

كان أقل اتساعاً، إذ بنى على الشائع الغالب وترك غيره. وخير دليل على تباين الأخذ من القراءات ما نراه في كتب النحو واللغة من مسائل كثر الخلاف فيها وتشعبت الآراء حولها، واستشهد النحاة في هذه المسائل بقراءات من كتاب الله في التدليل على صحة آرائهم وسلامة توجههم^(١).

أهمية القراءات القرآنية:

قادت القراءات القرآنية النحاة إلى الاشتغال بعلم عربي، بعد أن لفت صنيع أبي الأسود الأنظار إلى تمايز القراءات بعلامات خاصة ثبتت لها، فخرج القوم يتلمسون أسباب ذلك التمايز فوصلوا إلى القبائل العربية في مضاربها، يسجلون ما يسمعون، ويثبتون ما يقوي آراءهم ويعزز وجهات نظرهم، فهذا أبو عمر الجرمي عندما سئل عن قراءة الضم في (أَيُّهُمْ) في قوله تعالى: (ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) [مريم: ٦٩] يقول في ذلك: "خرجت من الخندق يعني البصرة حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: اضرب أَيُّهُمْ أفضل، أي كلهم يتصبون"^(٢).

وتعدى أثر القراءات القرآنية إلى التعمق في الدراسات اللغوية والبحث والتقصي في مكنوز اللغة، وتلمس اللغة لتخريج ما يقرؤون، لا سيما وأن القراءات القرآنية من المصادر الثرية في رقد الكتب العربية باللغات العربية للتعرف عليها^(٣).

لعل التربة الخصبة التي أنجبت القراءات، كانت طريقة السلف الصالح في توضيح الآيات، وبيان قصدها في أول الأمر يسيرة جداً، حيث تقوم على فكرة: تفسير الآية بآية أخرى، أو بحديث، إلا أن هذا المنهج لم يدم في مجتمع ترامت أطرافه واتسعت، وانصهرت بداخله أمم غير

عربية، وتعددت فيه مناحي البحث الفلسفي والكلامي، وعاشت فيه الفطرة السليمة محنتها أمام التشعب الهائل المخيف في المبادئ وفي تفسير المفاهيم الدينية من مثل: القضاء والقدر، والتيسير والتمييز، والثواب والعقاب، وبعد أن كانت هذه المبادئ موضع التسليم يتناولها العلماء والعامّة ضمن قوالب فكرية متنوعة بغير تعقيد فلسفي، أو تأثير كلامي، أو ميل تعسبي لفرقة ما، قال تعالى: (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الأبواب) [آل عمران: ٧] انطلقت بعدها فوهة الألسن الفلسفية متأثرين تارة بمفاهيمهم وتارة منحرفين بأهوائهم في محاولة منهم لجعل النص القرآني يوافق مذاهبهم، فإن لم يحدث ذلك مالوا به إلى التأويل الفلسفي أو العلمي أو الكلامي أو الصوفي، أو باستخدام بعض المفاهيم العلمية التي أخذ أثرها يظهر في تفاسير المتأخرين والمحدثين بخاصة عندما تداخلت العلوم، وأخذ كل فرع يقترض من الآخر بعضاً من مفاهيمه^(٤).

ومن خلال التأويلات التي تخص بعض كتب القراءات نلاحظ أن النحاة ساروا بخطى ثابتة في تقديمهم اللغة لنا وفق الوجوه الممكنة في تركيب ونطق الكلمات، وجعلوا لغات القبائل في مواضع متعددة داخل الهرم اللغوي، فلم يكن المسموع من القراءات لديهم بدرجة واحدة، فنعنوا كلام العرب بنعوت متعددة: الجودة، الفصاحة، الحسن، الكثرة، القبح، القلة^(٥).

موقف النحاة من القراءات:

قد يكون المفيد أن نسلط الضوء على مواقف النحاة وذلك بالنظر إلى آراء المدرستين البصرية والكوفية، فالبصريون تحاط عندهم القاعدة

النحوية بشيء من القداسة - إن صح التعبير - فلا يجوز المساس بها أو الخروج عنها، وإن أدى ذلك إلى تطويع اللغة للقاعدة لا تطويع القاعدة للغة، وإذا كانت المدرسة البصرية مدرسة قاعدية فإن ذلك سيقودها إلى أن تكون مدرسة قياسية؛ لأن القاعدة توضع ليقاس عليها، ولتكون البوتقة التي تنصهر فيها الظاهرة اللغوية، فكانت الشخصية تخضع للغة لقوانين ثابتة، محاولة إيجاد لغة مثالية تحكمها قواعد ثابتة فتعاملوا مع اللغة ليس كما هي، بل كما ينبغي أن تكون، وبناء على ما سبق فإن المتأمل في موقف نحاة البصرة من القراءات القرآنية يجد أن البصريين كانوا يصفون بعض القراءات بـ " اللحن، أو الضعف، أو الشذوذ، أو القبح" (٦).

ومن الجدير بالذكر أن وصف النحاة للقراءة بالضعف واللحن...ونقدمهم إنما هو نقد لوجه اللغة في القراءة، وليس نقداً للقراءة؛ لأن القراءة كما قال سيبويه "لا تخالف لأن القراءة السنة" (٧).

ويلحظ الدارس لموقف البصريين من القراءات أن النحاة في القرن الثاني كانوا أقل تعرضاً للقراءات من نحاة القرن الثالث وما بعده، ولعل السبب يعود إلى اشتداد حدة الخلاف بين النحاة، لا سيما وأنهم كانوا يستشهدون بالقراءات القرآنية لآرائهم النحوية، فهذا أحمد مكي الأنصاري يذكر: "وأشهد بأن سيبويه كان في قمة الذكاء... وبخاصة حينما يريد إخفاء ما في نفسه حيال قراءة من القراءات التي يعارضها، ولكنه لا يريد أن يتصدى لها بالإنكار الصريح لسبب أو لآخر... فكان يلف ويدور.... وأخيراً يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة، ويردها رداً قاطعاً، دون أن يذكر القراءة نفسها" (٨).

وإذا انتقلنا إلى نحاة القرن الثالث وما بعده من البصريين، وجدناهم يصرحون بمعارضتهم ويضعفون القراءات، ولعل المنهج البصري الذي اختطوه لأنفسهم هو المسؤول عن موقفهم هذا الذي ذهبوا إليه، وامتد ذلك المنهج ليشمل كل من جاء بعد البصريين ودرس اللغة لغاية اللغة المثالية.

والملاحظ أيضا أن البصريين نهجوا موقف الفلاسفة والمناطقية حيث الترف اللغوي وصراحة المنطق والتعليل العقلي والنتائج المبنية على فروضات مقنعة، محددة، وأخضعوا كل مروى سواء أكان آية كريمة أم حديثاً شريفاً أم قول قائل لمنطقهم الصارم، فأخضعوا كل مدخل إلى عملياتهم المقنعة الصارمة فتكون المخرجات معتمدة على المدخلات فإذا صادف هواهم قبل، وإلا فالرفض والتجريح.

أما الكوفيون فكان معظمهم أقل تعرضاً للقراءات من البصريين، ويسهل معرفة هذا الموقف الكوفي من خلال المنهج الذي انتهجته المدرسة الكوفية، إذ كانت أكثر اتساعاً في أخذها عن العرب، وأوسع رواية وأقل تشدداً، وقد ذكر السيوطي في الترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين "اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية.... وقال الأندلسي في شرح المفصل الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين^(٩).

فإذا كان الكوفيون لا يردون شيئاً سمعوه عن العرب، بل يأخذونه ويبنون عليه، حتى لو كان المسموع بيتاً أو بيتين، فإن هذا النهج جعلهم أقل تعرضاً للقراءات القرآنية من البصريين، يقول ابن جني: أمر

النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج، قال: وهي الكراريس، ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن عبيد الله، قيل له: إن تحت القصر كنزاً فاحتفراه، فأخرج تلك الأشعار، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة^(١٠).

فالكوفيون إذاً انشغلوا برواية الأخبار والأشعار وتناقل الروايات ودراسة القراءات، في الوقت الذي كان فيه البصريون يقعدون اللغة ويضبطونها، ومما يدل على ذلك أنك تجد قارئاً واحداً من القراء السبعة في كل مصر من الأمصار الرئيسية في الدولة الإسلامية، إلا الكوفة التي تجد فيها ثلاثة قراء من بين السبعة، ولعل كثرة تعامل الكوفيين مع القراءات القرآنية والأحاديث النبوية، وأشعار العرب وأخبارهم، قد أورتهم هيبية للنصوص، لكثرة ما تعاملوا مع نصوص لها قداسة، أو أهمية خاصة، مما جعلهم لا يردون شيئاً، سمعوه عن العرب، وهذا ما جعلهم أقلّ تعرضاً للقراءات من غيرهم.

يتبين لنا مما سبق أن النهج الذي سلكته كل مدرسة قد ألفت بظلالها على تعامل كل فريق مع القراءة.

ويتضح أن العلاقة بين القراءات والنحاة وثيقة، ولن تظهر جلية إلا بالشواهد من القرآن الكريم، وترى الدراسة أن هناك مجموعة من الدوافع أدت إلى التبريرات النحوية التي أدلى بها النحاة أثناء قراءاتهم النحوية للنص القرآني، والتنقيب بين ثناياه المتشابكة، ومن هذه الدوافع، ما قد يسمى الترف اللغوي والحذافة اللغوية، وسوف تذكر الدراسة شواهد قرآنية- على سبيل التمثيل - لا الحصر- لتكشف اللثام عن مدى براعة النحاة، وتفننهم في خلق التأويلات والتعليقات النحوية

التي غزت النص القرآني؛ لخلق حالة من التوأمة اللغوية بين القاعدة والقراءة القرآنية، ما أمكنهم ذلك لترك بصمة واضحة تبقى دائماً قيد الأخذ والاستعمال، ومن هذه الشواهد:

قوله تعالى: (وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون) [الأعراف: ١٠].

هذه الآية نقلاً عن ابن عامر ونافع من همز "معاش" فقال الأخفش معلقاً عليها: "ليس لها مذهب في العربية" وأضاف: قد همز بعض القراء وهو رديء...." (١١) فأنى للأخفش أن يقول ذلك ولماذا لم يقل: ليس لها وجه عندي، ذلك أن النحاة اعترفوا بمشروعيتها، وبوجود نظائر لها في اللغة العربية مثل: مصائب (١٢)، وأقرّ الفراء أن العرب ربما همزت هذا وشبهه (١٣).

وقد تفرد الأخفش بالإشارة إلى القراءة التي لم يشر إليها غيره، فقال: " وأما قوله تعالى: (ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) [البقرة: ٢٧٧] وقد قرأها قوم نصباً (١٤). ولم تشر المصادر الموجودة إلى هذه القراءة أو من أخذ بها، وتدل المواقف السابقة على غلبة روح الدرس اللغوي عند الأخفش، بحيث تحدث عن قراءة جديدة مبتكرة، وإن دلّ هذا على شيء إنما يدل على نسيج فكر الأخفش في قراءته للموقف القرآني والذي ينم عن مدى حذاقته اللغوية وترفه اللغوي في معالجته للنص القرآني.

ومن الدوافع التي أدت إلى التبريرات النحوية: "الأحكام الذاتية والعصبية، فقد ظهرت الصراعات الفكرية والدينية فكانت سبباً وجيهاً في صقل أفكارهم النحوية ونضوجها إلى الحدّ الذي يمكنهم من توجيه ما

يقرأون وفق مذاهبهم الفلسفية والكلامية، علماً بأن هذا العصر شهد انتشاراً ملحوظاً لبعض المذاهب الفكرية المتعددة: كالشيعة والشعبوية والزندقة، وبجانب ذلك انتشرت تيارات أخرى هي: الزهد والتقوى.

أما ما سمي بعلم الكلام فقد اتسمت فيه في ذلك العصر فرقة المعتزلة حتى غلب على ذلك العصر مسمى "عصر الاعتزال"؛ وذلك يعود لتأثيرهم الكبير على عامة الناس، فصاروا حديث الناس وشاغلهم، لتثور الصراعات الشديدة بين الطوائف المذكورة آنفاً، وخاصة عندما أعلن المأمون "الاعتزال" عقيدة رسمية يتناولها الآخرون بالأخذ والاعتناق، وإلا فشرعية الاضطهاد تنتظر كل من يخالف هذه العقيدة^(١٥).

وهكذا مضى النحوي تحت تأثير هذه التيارات الفكرية يصارع رغباته في الانتصار لفرقة ما على حساب الأخرى ولعصبية ما على حساب أخرى، لتكون القراءة القرآنية المرتع الخصب للتأويل لينتهي بالقراءة موافقة لما انتهى إليه من قواعد وضعها فكره النحوي داخل محراب التعيد، ومن الشواهد على ذلك:

قوله تعالى: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم" [الأنعام] ١٣٧ [بنصب دال (أولادهم) وخفض همزة (شركائهم) وإضافة (قتل) وهو فاعل في المعنى^(١٦)]. وقد خالف عبد الله بن عامر اليحصبي في قراءته المستندة إلى السند المتين، والرواية الصحيحة ما قرره النحويون من عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، حيث جوزوا الفصل بالظرف وحرف الجر^(١٧).

وفي هذا قال أبو علي الفارسي: "هذا قبيح في الاستعمال، ولو عدل عنه (يقصد ابن عامر) كان أولى، لأنهم لم يجيزوا الفصل بين

المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف؛ وإنما أجازوه في الشعر^(١٨).

وحمل الزمخشري على هذه القراءة حملة شديدة، ثم ادعى أن الذي حمل ابن عامر على قرآته أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء^(١٩).

يخلص بنا القول في هذا المقام إلى ضرورة الجراءة في محاكمة القاعدة النحوية، ومحاكمة التفسير القائم على الأحكام الذاتية والعصبية ليكون كتاب الله هو المحراب والأصل في ميلاد القاعدة النحوية، وإيجاد التفاسير الموائمة للقرآن، دون أن تكون القاعدة هي الأصل للحكم على القراءة القرآنية.

فهذا سيبويه نسب بعض التوجيهات النحوية إلى إحدى لهجات العرب، وإن لم ينصوا عليه بقوله: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهاوا هذا بالياء التي يظهرونها في (قالت فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة"^(٢٠). قد يفسر هذا الكلام التعصب المذهبي عند النحاة ومنهم سيبويه، وقد يعدّ هذا الكلام زلفى من قول ابن مالك في أنه من المهم عدم التشكيك فيها، فالأعرابي "هو تمثال محاط بهالة من القداسة - إن جاز التعبير - بحكم الفصاحة والسليقة اللغوية، فيجد النحوي حينها مكانه المناسب لممارسة نشاطه اللغوي المترف والمتحذلق دون أن يجرؤ أحد على تخطئته؛ وذلك لاقتران تبريراته النحوية وتأويلاته احتراماً وتقديراً للأعرابي الذي لا يأتيه الباطل والشك أبداً"^(٢١).

استنطاق النص المكتوب:

يسعى كل نحوي نقش بصمته النحوية في محراب القراءة القرآنية، وذلك بما تتيح اللغة للنحوي من طاقة مختزنة داخلها، ومكتنزة بين طيات ألفاظها ومعانيها، فعمد النحاة إلى تجاوز حدود المستوى القرآني بهدف المساءلة النحوية البناءة من خلال استنطاق النص بما فيه دون تحميل النص ما لا يطيقه، ومن الأمثلة، قوله تعالى: "فلا رَفَثَ ولا فُسوقَ ولا جدالَ في الحجِّ" [البقرة: ١٩٧] "قرأهما ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين والرفع وقرأهما الباقون بالفتح من غير تنوين، ووجه القراءة بالرفع والتنوين أنّ (لا) بمعنى ليس، فارتفع الاسم بعدها لأنه اسمها، والخبر محذوف تقديره، فليس رفث ولا فسوق في الحج، ويجوز أن ترفع (رفت وفسوق) بالابتداء، و (لا) للنفي، ووجه القراءة بالفتح من غير تنوين، أنه أتى بـ (لا) للنفي لتدل على نفي العموم، فنفي جميع الفسوق، فكان الفتح أولى به لتضمنه لعموم الرفث كله والفسوق كله، وإجماع القراء على فتح (ولا جدال) يقوي فتح ما قبله، ليكون الكلام على نظام واحد، والفتح وجه القراءة لعمومه وإجماع أكثر القراء عليه ولاتفاق أول الكلام مع آخره، وبه قرأ الأعرج وشيبة، والأعمش، وأبو رجاء، والحسن، وابن أبي اسحاق وعيسى" (٢٢).

وقال القراء: كل ذلك جائز، فمن نصب أتبع آخر الكلام أوله، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة (وهي لا النافية للجنس) فيها وجهان: الرفع بالنون (يعني نون التنوين)، والنصب بحذف النون، ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن؛ لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنون، فإذا عطفوا عليها بـ "لا" كان

فيها وجهان: إن شئت جعلت "لا" معلقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون؛ لأن "لا" في معنى صلة، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبيتها، ولم تكن معلقة فتنصب بلا نون وإن شئت رفعت بعض التبرئة (أحد متعلقات لا النافية للجنس)، ونصبت بعضاً، وليس من قراءة القرآء، ولكنه يأتي في الأشعار، قال أمية:

فلا لغو ولا تأتيم فيها وما فاهوا به لهم مقيم^(٣٣)

من خلال الموقف النحوي السابق برزت القدرة الهائلة لدى النحاة في استنطاقهم النص وفق رؤية كل واحد منهم، ووفق منهجه المعياري الذي ارتضاه لنفسه، في جعلهم النص الذي يعدّ وسيلة للاتصال بين المتكلم والسامع، ويؤدي دوراً دلاليّاً تترتب عليه أمور أخرى بين طرفي الاتصال، لينقلب النحو بعملهم هذا إلى صنعة جعلت من نفسها غاية لا وسيلة، وخلافاً للقول المأثور: "الإعراب فرع المعنى".

من هنا ترى الدراسة بوجوب الإشارة إلى ظاهرتين هامتين أنتجهما التفكير النحوي أثناء التنقيب بين ثنايا النص القرآني وهما: التأويل والتخطنة وذلك للوصول إلى كل قراءة إلى المرفأ النحوي الذي انماز به النحاة عن بعضهم بعضاً، فعرف كل منهم بميسمه الخاص به.

لعل الاهتمام المتزايد باللغة والحفاظ على سلامتها والعمل على استقامتها قد أوجد طبقة من العرب تحمل هذه المسؤولية اللغوية فتحاول أن تصلح في اللغة، - ما أمكنها ذلك - وتمثلت هذه العناية في إظهار الأشمزاز لسماع لحن أو خطأ لغوي أو نحوي وتمثلت في الدرس الجاد

للغة العربية وما يلزمها من إيجاد حلول وتفسيرات لصعوبات نطقية وكتابية وتنظيمية، فبرز ما يسمى بالتأويل والتخطئة.

فأما التأويل فيلجأ إليه عندما يخالف النص القاعدة النحوية والقياس المتبع وذلك لإحداث انسجام بين النص والقاعدة، وأما التخطئة فهي ملاذ النحوي عندما يعجز عن تأويل النص وفق أصوله النحوية وقياسه.

فأبو حيان يرى أن التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول - يبدو أن المراد بالجادة - القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص تأويلاً يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي، ونجد المعنى نفسه قد تطرق إليه ابن هشام والأشموني والشهاب الخفاجي^(٢٤).

فالتأويل عند النحويين هو: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه، أو كما قال أحد الباحثين: أصبح التأويل يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد^(٢٥).

أما المعاصرون فنجد منهم من رفض التأويل لما فيه من إغراق في الوهم والظنون، في حين أن بعضهم قد قبل التأويل لما فيه من تجاوب مع طبيعة اللغة ووسيلة للفصل بين المعاني المختلفة.

فهذا الدكتور محمد عيد حمل بشدة على تمسك النحاة بالتأويل، ورأى أنهم حولوه إلى صنعة ذهنية حادة، وأن النحاة قد قسوا قسوة شديدة على النصوص اللغوية لتوافق الأصول النحوية التي وضعوها، ويرى أن الجملة قد تؤدي معناها بأحد ركنيها: المسند أو المسند إليه، فلا حاجة إلى التأويل لتسوية وضع الجملة بغية مجازاة القواعد النحوية^(٢٦).

وأما علي ناصف فيرى أن التأويل ضرورة تقتضيها طبيعة اللغة العربية، وأن هدفه تربوي تعليمي، يلجأ إليه الدارس لمعرفة كلام العرب وفهمه فهماً صحيحاً، وأن التأويل يستند إلى مبادئ سليمة وأصول مقررة، فقاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور، تهديهم رواية واسعة، وملاحظة بارعة^(٢٧).

ولكن ما هي دوافع التأويل؟

ترى الدراسة أن وظيفة النحوي تتمثل في رصد كلام أبناء اللغة، وتسجيل ووصف ما ينطقونه من كلمات وعبارات، ثم وضع القواعد بعد استقراء تام للغة، واستقصاء عميق لها، فما القواعد النحوية إلا مرآة تعكس خصائص اللغة وأساليبها وعباراتها، غير أن النحو العربي أصبح قيذا للغة يتحكم فيها، وفي ألسنة متكلميها من العرب الخالص، وقد ورد عن الخليل قوله: "إنما أنتم معشر الشعراء تبع لي، وأنا وأنتم سكان السفينة، وإن قرضتم ورضيت قولكم نفقتم وإلا كسدمت"^(٢٨).

من هنا نستطيع أن نقول بأن للتأويل دوافع، فمن دوافعه أن يكون لكل ما خالف القواعد والقياس، وحتى يقبل هذا التأويل لا بد أن يكون كلام العرب مما قيل في عصور الاحتجاج، وضمن انتمائه لقبيلة

عربية يُشهد لها بالفصاحة، وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين صراحة في معرض حديثه عن قوله تعالى: "وأسرّوا النجوى الذين ظلموا" فقال: تأول النحاة هذه الآية إلى تأويلات متعددة، ذلك أن القاعدة النحوية تقول بتجريد الفعل عن علامة الجمع والتثنية عند إسناده إلى الظاهر في الأعم الأغلب ... تلك هي القاعدة النحوية ... ولكي تطرد هذه القاعدة تأول النحاة هذه الآية^(٢٩).

ومن دوافع التأويل خدمة المذهب التفسيري فما جاء عن الزمخشري في تأويله للآية الكريمة "وكذلك جعلنا لكل نبيّ عدوّاً من المجرمين" [الفرقان: ٣١] أنه أول معنى (الجعل) إلى معنى التبيين لا بمعنى الخلق، ذلك أن المعتزلي يقول بوجود الصلاح والإصلاح على الله، فعمد إلى التأويل بهدف ليّ المعنى وتحويله من عالم الحقيقة إلى عالم المجاز.

وكذا فعل في قوله تعالى: "وجوّة يومئذٍ ناضرة، إلى ربها ناظرة" [القيامة: ٢٢، ٢٣] ففسر الزمخشري النظر إلى الله بالرجاء وتوقع النعمة والكرامة، فتأويله هذا يوافق رأي المعتزلي الذي ينكر رؤية الله يوم القيامة بالعين المجردة الحقيقية، واستدل على ذلك بأن النظر إلى الشيء في العربية ليس مختصاً بالرؤية المادية^(٣٠).

ويرى باحث آخر أن شيوع هذه الظاهرة - التأويل - يرجع إلى عاملين، أما الأول فهو مباشر: "يمثل في موافقة نظريات أصول النحو، مثل: العامل والمعمول والعلّة والمعلول والقياس، وأما الثاني فهو: "النظر العقلي الذي نمّاه وأبدع فيه حتى وصل به إلى درجة التعمية والأغاز"^(٣١).

أما بالنسبة لظاهرة التخطئة فبعد أن قطع النحو مرحلة تاريخية حتى بدت معالم التفكير وملامح التخطيط تظهر عليه، فظهر اتجاهان لعلماء النحو: اتجاه يؤثر السماع عن العرب ويكتفي به ويعده أصلاً مهماً من أصول النحو، واتجاه آخر يؤثر القياس والتعليل، ويتعمق فيه ويخطئ كل من يخالف هذا الاتجاه، ويهمل أصحاب هذا الاتجاه أقوالاً صدرت عن العرب لأنها لم تخضع لقياسهم، فخطأوا أصحابها وربما تكلم أصحاب هذا الاتجاه بشيء لم يصدر عن العرب، فهذا سيبويه يقول: "هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب"، وقد رفض سيبويه قياس النحويين في بعض المواطن؛ لأن السماع وهو أصل أهم من القياس بدليل قوله: "وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب، فوضعوا الكلام في غير موضعه"^(٣٢). وقال ابن خالويه: "النهار الذي هو ضد الليل العرب لا تجمععه، وإنما جمعه النحويون قياساً لا سماعاً، فأخذوا يقيسون من غير سماع، مع أن اللغة لا تخضع دائماً للقياس، وقد أقرّ ابن جنّي هذا فقال: "ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً"^(٣٣).

غير أن أصحاب الاتجاه الثاني لم يروا ذلك فقياس العلة كان سبيلهم إلى استيعاب مسائل اللغة واستقصائها، فمن ذلك قول الفارابي اللغوي: "يقال: أحمه الله من الحمى فهو محموم، والقياس: مُحَمَّ"^(٣٤).

فما هي إذن دوافع التخطئة؟، منها - على ما أظن - هو إفراط قسم كبير من النحويين في القياس والتعليل مما جعلهم لا يهتمون بكل ما يسمعون به بقدر ما يهمهم مدى توافقه مع قواعدهم وأصولهم فلجأوا إلى التخطئة ليستقيم النص مع القاعدة، ومنها أن استقرار اللغويين للغة كان

ناقصاً، وذلك يتمثل في حصرهم المسموع من كلام العرب مقتصرأ على قبائل معينة عدوها فصيحة كقبيلة قيس وتميم وأسد وهذيل وقريش...، ومن الأدلة على نقص استقراءهم ما روي عن أبي زيد الأنصاري أنه قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: "شأبة ودأبة"^(٣٥).

ولم يسمع عن الكوفيين تخطئهم العرب في لغتهم إلا ما كان من الفرّاء فإنه شارك البصريين بتخطئة العرب والقرّاء، وهذا يؤثر في الخط العام الذي سار عليه جمهور الكوفيين في دراساتهم النحوية. ومنها توخي بعض البصريين الأفصح من اللغات، وإلغاء ما سواها، ومن ذلك إنكار الأصمعي أن يقال (زوجتي) وإنما يقال (زوجي) مستشهداً بقوله تعالى: "أمسك عليك زوجك" [الأحزاب: ٣٧] ولم يعتد بقول ذي الرمة:

أدو زوجة في المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة اليوم ناويا

لأن الأصمعي لا يعدّ ذا الرمة حجة في اللغة والنحو، لتحضّره، ولما قرئ عليه شعر لعبد بن الطبيب هو من المحتج بشعرهم قوله:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون إليّ ثمّ تصدعوا

لم ينكره الأصمعي، ولكنه أصرّ على قوله^(٣٦).

ومما جاء في تهذيب اللغة: زوج: الحرّانيّ عن ابن السكّيت: يقال هو زوج وهي زوجة، قال تعالى: "أمسك عليك زوجك" [الأحزاب: ٣٧]، وقال: "يا أيها النبي قل لأزواجك" [الأحزاب: ٢٨]، ويقال هي زوجته، وتقول العرب: الرجل زوج المرأة والمرأة زوج الرجل وزوجته^(٣٧).

الخاتمة:

مما سبق تخلص الدراسة إلى:

- كانت هناك عوامل هامة تدفع النحاة إلى التأويل في القراءات القرآنية ومن أهمها: التعصب المذهبي والسعي وراء ترك البصمة النحوية وجعلها قيد الأخذ والاستعمال.
- ضرورة الجرأة في محاكمة القاعدة النحوية التي ألفت بظلالها على بعض النحاة - خاصة البصريين - حتى نتخطى العصبية وتغيب الأحكام الذاتية، ونشهد صرخة ميلاد جديد لـ (الإعراب فرع المعنى).
- التخلص من الدعاوى القائمة على الولاء المطلق ضمن دائرة التبعية المطلقة لأدران التأويل النحوي غير المبرر - أحياناً - والميل بالنص القرآني إلى التيسير والتسهيل، فما المانع لو قرئ قوله تعالى: "وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره" [التوبة: ٦]، على أساس أن (أحدٌ) مبتدأ، وما بعدها خبر، دون الاضطرار للوقوع تحت وطأة التعقيد النحوي، لإيماننا بأن "الظاهر أولى من التأويل".
- السعي إلى جعل القراءات القرآنية وسيلة لتوضيح المعنى المراد للتيسير اللغوي، وتوجيه اللهجات وتصحيحها.

الهوامش

- ١- منير شطناوي، شواهد القراءات القرآنية في شرح الألفية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨، ٧.
- ٢- عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات في الدراسات النحوية، ٣٠.
- ٣- الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، ٣٨١.
- ٤- خليل عمايرة، المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، ٩.
- ٥- عيشى شحاتة، الدراسات اللغوية للقرآن الكريم، ١٦٣.
- ٦- الأخفش، معاني القرآن، ٣٣٦/٢.
- ٧- سيبويه، الكتاب، ١٤٨/١.
- ٨- لسان العرب، مادة سها (٢٩٠/٧).
- ٩- أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، ٦.
- ١٠- السيوطي جلال الدين، الاقتراح، ١٢٨.
- ١١- ابن جني، الخصائص، ٣٨٨/١.
- ١٢- الأخفش، معاني القرآن، ١٢٣/٢.
- ١٣- الخراط، نهج الأخفش في إعراب القرآن، ١٤.
- ١٤- الفراء، معاني القرآن، ٣٧٤/١.
- ١٥- الأخفش، معاني القرآن، ٢٤١/٢.
- ١٦- حسن عون، دراسات في اللغة والنحو العربي، ٦٥.

- ١٧- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٧٦.
- ١٨- سيبويه، الكتاب، ١٧٦/١، ٢٨٠/٢.
- ١٩- ابن جني، الخصائص، ٣٩٠/٢.
- ٢٠- الزمخشري، الكشاف، ٦٦/٢.
- ٢١- سيبويه، الكتاب، ٤٠/٢.
- ٢١- محمد عيد، الاستشهاد والإجماع باللغة، ٥١، ومدارس اللسانيات،
التسابق والتطور، جفري سامسون، ١٩٤.
- ٢٣- مكي القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٢٨٥/١-٢٨٦،
والعكبري، البيان والتبيين ١/١٦١.
- ٢٤- الفراء، معاني القرآن، ١٢٠/١-١٢١.
- ٢٥- محمد هنادي، ظاهرة التأويل في القرآن، ١٣.
- ٢٦- محمد عيد، أصول النحو العربي، ١٨٥.
- ٢٧- السابق نفسه، ١٩٠.
- ٢٨- علي ناصف النجدي، من قضايا اللغة والنحو، ٩٢.
- ٢٩- نعمة العزاوي، النقد اللغوي عند العرب، ٦٢.
- ٣٠- أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، ١٦٢.
- ٣١- بكري أمين، التعبير الفني في القرآن، ٤٢.
- ٣٢- محمد عيد، أصول النحو العربي، ٢١٨.
- ٣٣- سيبويه، الكتاب، ٣٦٤/٢.

٣٤- ابن جنى، الخصائص، ٤٣/٢.

٣٥- السيوطى المزهر، ٢٣٠/١.

٣٦- ابن جنى، الخصائص، ١٤٨/٣.

٣٧- السابق نفسه، ٢٩٥/٣.

٣٨- تهذيب اللغة، ١٥٧٤/٢.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الخراط، أحمد محمد: **منهج الأخص في إعراب القرآن**، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧.
- الأنصاري، أحمد مكي: **سيبويه والقراءات**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢.
- أمين، بكري الشيخ: **التعبير الفني في القرآن**، ط٣، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٩.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، ط١، ١٩٥٧.
- ابن جني: **الخصائص**، تحقيق محمد النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٨٧.
- ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، تحقيق محمد أحمد دهمان، مطبعة التوفيقية، دمشق ١٣٤٥هـ.
- عون، حسن: **دراسات في اللغة والنحو العربي**، دار الكتب، ١٩٦٩.
- سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات التسابق والتطور**، ترجمة محمد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤.

- عميرة، خليل: **المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب**، دار الكتب الإسلامية، ١٩٨٩.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمد قراعة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- الزمخشري: **الكشاف**، القاهرة، ١٩٤٨م.
- سيبويه: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩.
- السيوطي: **الافتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمود أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، ١٩٦٤.
- سالم، عبد العال: **أثر القراءات في الدراسات النحوية**، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- شحاتة، عيسى: **الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري**، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠١.
- عيد، محمد: **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.
- عيد، محمد: **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٨.
- الفراء: **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

- ناصف، علي النجدي: **من قضايا اللغة والنحو**، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- الغراوي، نعمه رحيم: **النقد اللغوي عند العرب**، وزارة الثقافة والفنون العراقية، ١٩٧٨.
- هنادي، محمد عبد القادر: **ظاهرة التأويل في القرآن الكريم**، مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٨.

الرسائل:

- (شواهد القراءات القرآنية في شروح الألفية: منير شطناوي، جامعة اليرموك، ١٩٩٨).